علي ناصر محمد: القاعدة والجماعات المتشددة تربت في أحضان نظام صالح

خيار إقليمين فدراليين هو الحل الأسلم لكل مشاكل اليمن

علي ناصر محمد

قال الرئيس الجنوبي السابق "علي ناصر محمد" ان حرب صيف ١٩٩٤ أسقطت مفهوم الوحدة موضحا ان الشعب في الجنوب لن يقبل بأقل من انتهاج نظام حكم فيدرالي بين شمال اليمن وجنوبه كحل للقضية الجنوبية.

□ القاهرة/ وكالات

وجاء ذلك في حوار مطول اجرته معه صحيفة "عدن الغد" حيث أكد فيه ان الجنوبيين باتوا اليوم يدركون أكثر من أي وقت مضى أهمية الاتحاد فيما بينهم ، مشيرا الى أن خيار الفيدرالية بين اقليمين شمالي وجنوبي هو الحل الأسلم ليس لحل القضية الجنوبية فحسب، بل هو الخيار الذي يمكن أن يخرج بالبلاد من عنق الزجاجة، وهو اقل ما يمكن أن يقبل به الشعب في الجنوب، مؤكدا أن هذا الخيار آخذ في استقطاب كثيرين من ابناء الجنوب بوصفه يقدم حلاً واقعياً بعد أن سقط مفهوم الوحدة بالحرب الظالمة التي شنها نظام علي عبد الله صالح على الجنوب في صيف العام ١٩٩٤م.

وحول الاحتجاجات التي تشهدها اليمن منذ أشهر قال علي ناصر محمد ان شباب الثورة لم يستطيعوا انجاز كل أهداف ثورة التغيير السلمية، لكنهم استطاعوا إيجاد معادلات جديدة في المشهد السياسي اليمني تمكنوا خلاله من الإطاحة برأس النظام وليس بالنظام بأكمله؛ ولا يزالون يسعون الى تحقيق بقية أهدافهم بالتغيير وفي نفس الوقت نحن امام نخبة سياسية ترى أن الفرصة سانحة للقيام بدور شريك مع نفس النظام ويرون في هذه الشراكة انقاذاً للبلاد من خطر الانزلاق الى الفوضى والحرب الاهلية.

وحدد الرئيس السابق لليمن الجنوبي ان هناك في اليمن اليوم رؤيتين مختلفتين ، رؤية شباب الثورة الذين يرفضون الحلول التي يرون أنها لا تلبي كل أهدافهم التي خرجوا من اجلها وقدموا في سبيلها الشهداء والتضحيات العظيمة، وهو إسقاط النظام بكل ما يمثله من فساد واستبداد، ورؤية النخبة السياسية أو قل أحزاب المعارضة (المشتركة)، التي تتبع إيقاعا مغايراً يرى فيه شباب الثورة تبديداً للأهداف العظيمة لثورتهم.

ولإيجاد تفاهم بين الشباب الثائر والنخب والاحزاب السياسية نحن في حاجة الى حوار لتوضيح الصورة وتقريب وجهات النظر بين الرؤيتين لتنفيذ أهداف الثورة وحصار محاولات الالتفاف عليها حتى لا يكون ثمة تناقض بين الرؤيتين.

وحول القضية الجنوبية والحاجة الى دعمها داخليا وخارجيا اكد علي ناصر على ان القضية الجنوبية لم تنل حقها من الاهتمام لا العربي ولا الدولي ، مضيفاً ان الحراك السلمي الشعبي المستمر منذ أكثر من أربع سنوات لفت انظار العالم إلى عدالة القضية الجنوبية، وبدأ الجميع يشهد اهتماماً إقليمياً ودولياً بقضية شعبنا في الجنوب، لكن حل القضية الجنوبية يحتاج فعلاً إلى مزيد من الجهود ، وعن المخاوف من تغلغل تنظيم القاعدة في الجنوب وسيطرته على مدينة أبين قال : ان ثقافة التطرف الديني بعيدة كل البعد عن ابناء الجنوب المعروفين باعتدالهم ، مؤكدا ان الجماعات الدينية المتشددة تربت في احضان نظام علي عبد الله صالح حتى قبل ظهور (القاعدة) وعملت لسنوات في خدمة هذا النظام حتى قبل الوحدة، وخدمته في حروبه ضد الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى، وفي حربة ضد الحوثيين في صعدة ، وفي الحرب التي شنها ضد الجنوب في صيف ١٩٩٤م.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قدم النظام نفسه شريكاً في مكافحة الإرهاب، لكنه في نفس الوقت استخدمها كورقة للابتزاز ضد جيرانه الخليجيين والولايات المتحدة والغرب للحصول على المزيد من الدعم لقمع المعارضين له، واستخدمها لخدمة اغراضه الخاصة وتعامل مع ارهاب القاعدة وفقاً لما تفرضه اهداف النظام الآنية ، وليس وفقاً لما تقتضيه محاربة هذا الارهاب ، والشواهد كثيرة على أن النظام هو الذي يمول هذه المجموعات الإرهابية ويديرها ويرعاها ، وهو الذي يضرب بها ويضربها ، ويسجنها ويفرج عنها، وهو من كان وراء قصف الأبرياء في المعجلة وهو من وقف وراء اغتيال جابر الشبواني كما أشارت الوثائق الأميركية مؤخراً، وهو الذي يقف وراء ما جرى ويجري في محافظة أبين وخاصة في زنجبار وجعار وغيرهما من المناطق لإغراق البلد في الفوضى والحروب وحتى يقنع العالم خاصة الجيران والغرب بان البديل لسقوط نظامه سيكون (القاعدة) والمشردون الإرهابيون. ولهذا اكدنا في مؤتمر القاهرة حرصنا على بناء الشراكة الجادة في محاربة الارهاب بكافة اشكاله مع المجتمع الاقليمي والدولي ، بل وقدم المؤتمر رؤيته لمحاربة الارهاب عبر تشكيل هيئته الشعبية لمكافحته ، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة الإرهاب لتعزيز مهنيتها بعيداً عن اي حسابات سلطوية او فئوية ، واقامة شراكة كاملة مع دول الجوار والمجتمع العربي والدولي في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه واعتبار محاربته مصلحة وطنية عليا، وإقرار قوانين وإجراءات واضحة لمحاربته ومحاسبة اي خرق لها او استغلالها للحد من حرية الرأي والمعتقد او تسخيرها لأهداف سياسية لخدمة السلطة.

وعن دور الحراك الجنوبي في الثورة اليمنية قال الرئيس علي ناصر محمد ان الحراك الجنوبي الذي بدأت ثورته قبل أربع سنوات وكذلك حركة الحوثيين استطاعوا ان يكسروا هيبة النظام ، مضيفا ان شباب الثورة الذين انطلقت حركتهم منذ عشرة أشهر قد هزوا أركان النظام أمام العالم، ولم تبدأ الثورة بإعلان المجلس، وليس كل من دخل المجلس مع الثورة وأهدافها الإستراتيجية ولا كل من تحفظ على إعلان المجلس الوطني هو ضدها، فالشعب يعرف من وقف معه ومن ركب الموجة. وعن رؤيته لحل القضية الجنوبية في الوقت الحاضر قال ان هذه الرؤية اقرتها الوثيقة السياسية التي اقرها المؤتمر الجنوبي الأول في القاهرة وحددت موقفاً واضحاً من العملية السياسية الجارية، حيث أكدت الوثيقة على أن الضمانة الجوهرية لنجاح المرحلة الانتقالية ستتحقق فقط من خلال الاتفاق على الحضور الفاعل والرئيسي والندي للجنوب إلى جانب باقي أطراف العملية السياسية في البلاد.

مضيفا : أن العملية السياسية الجارية حالياً تمت وتتم بمعزل عن المشاركة الجنوبية وحركة الحوثيين فيها، وبمعزل عن مشاركة شباب ثورة التغيير السلمية مؤكدا أن هدف هذه القوى هو الاستمرار في نضالهم السلمي حتى يتحقق كامل أهداف الثورة.

من ثورة الشباب اليمني (أرشيف)

في الحدث

▪ حازم مبيضين

الدولة الفلسطينية مصلحة أردنية

يعرف الجميع أن الأردن لا يملك ترف مراقبة جمود العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأنه يبني مواقفه وتحركاته السياسية والدبلوماسية، على قاعدة ضرورةٍ تمكين الطرفين من المضي قدماً، وتخطي العقبات، وصولاً إلى مفاوضات مباشرة تؤدي إلى حل شامل، يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وليس سراً أن واشنطن رحبت بالخطوة الأردنية الأخيرة بجمع الطرفين في خطوة تهدف إلى العودة إلى التفاوض المباشر، وأن وجهات نظر عمان وواشنطن متطابقة إزاء هذه الخطوة بالرغم من أن الإدارة الأميركية لم تبذل جهداً حقيقياً يمكن أن يساعد في التوصل إلى نتائج إيجابية.مفاوضات عمان التي اقترحتها الدبلوماسية الاردنية، حققت خطوات من التقدم، بالرغم من تواضعها، وبالرغم من تعنت نتنياهو الذي عطل مفاوضات السلام لأكثر من سنتين، متعامياً عن أنه (كلما زاد الإسرائيليون من مماطلتهم، أصبحوا في خطر أكبر من ضياع ما يرون أنه المستقبل المثالي لدولتهم، وأن الانتظار هو أكبر خطأ يمكن للإسرائيليين أن يقعوا فيه، وإذا لم يتجاوزا هذا الأمر، سوف نصل آجلا أم عاجلا إلى نقطة يصبح عندها حل الدولتين غير ممكن)، حسب تعبير العاهل الأردني بعد محادثاته مع الرئيس الأميركي، واستند الملك عبد الله في تحليله الواقعي هذا إلى أن نتنياهو يفاوض في عمان ليس بهدف التوصل إلى حل الدولتين، عبر حل مسائل الأمن والحدود ووضع مدينة القدس والاستيطان والمياه، ولا استجابة لمطالب الرباعية الدولية في أن يكون للمفاوضات مضمون عملي، وإنما بهدف كسب الوقت انتظاراً لمعجزة، في زمن انتهت فيه المعجزات.

المفاوض الإسرائيلي رد على الفلسطينيين في عمان بإحدى وعشرين نقطة تكرس الاحتلال، وتغلق التفاوض على قضايا الوضع النهائي الأخرى وبما يعني رفض الدولة الفلسطينية المستقلة، والاكتفاء بكيان منزوع السلاح وبغير معالم محددة، وهي نقاط بالإضافة إلى الاستمرار في استيطان أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، استفزت حتى بريطانيا، التي سارعت للإعلان عبر تصريحات وصف فيها نائب رئيس الوزراء البريطاني نك كليج الاستيطان الإسرائيلي بأنه عمل تخريبي، يلحق الضرر بعملية السلام ويهدد حل الدولتين، وبما دفع بعض المحللين للتساؤل حول جدوى المضي في لقاءات عمان على اعتبار أنها تبيع مزيداً من الوقت لحكومة نتنياهو، الذي يسعى لإعادة إنتاج لقاءات عمان، وبما يسمح له بفرض تصوراته للحل والتنصل من المهلة المقرر انتهاؤها في ١/٢٦ حسب ما تطلبه الرباعية الدولية.

وحتى تصريحات الرئيس عباس وتساؤله أين هي السلطة الفلسطينية بعد الاجراء الإسرائيلي الأخير بتحديد حركته، ومنعه من التحرك خدمة لمصلحة شعبه والسلام في آن معاً، لن تمنع صاحب القرار الأردني من المضي قدماً في محاولاته لجسر الفجوة، أو كشف ألاعيب رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام العالم، ولكن على غير قاعدة إجبار الفلسطينيين على غير ما يرغبون، فقيادة الشعب الفلسطيني ما زالت تؤمن بالحلول السلمية والسياسية بدون تفريط ، وبدون التنازل عن مطلب وقف الاستيطان، باعتبار ذلك التزاماً إسرائيليا كرسته المفاوضات والاتفاقات المعقودة بين الطرفين، واعتمدته الأطراف الدولية ذات الصلة، وهو شرط أردني قبل أن يكون فلسطينياً، وباعتبار أن الحل التفاوضي المفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هو مصلحة أردنية عليا.

روسيا ترفض بشدة فرض عقوبات على سوريا

□ موسكو/ أ.ف.ب

قال سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي أمس الأربعاء : إن بلاده –وهي إحدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي– سترفض نشر أي قوات في سوريا، أو فرض أي عقوبات عليها.

وأوضح لافروف أن هناك خطا أحمر واضحا لبلاده لن تتجاوزه وهو عدم فرض أي عقوبات على سوريا.

وأضاف وزير الخارجية الروسي أن أي دولة ترغب في التدخل العسكري في سوريا، لن تتمكن من الحصول على تفويض بذلك من مجلس الأمن الدولي.

وقال إن بلاده ستستخدم حق النقض لمنع أي مقترحات بالتدخل العسكري في سوريا.

وقال لافروف إن مشروع القرار الروسي الذي قدمته بلاده لمجلس الأمن الاثنين الماضي يهدف إلى التأكيد على أنه ليس هناك ما يبرر التدخل العسكري في سوريا.

أما الدبلوماسيون الغربيون فيرون أن مشروع القرار الروسي يفتقر إلى إدانة حملة القمع التي يتهم النظام السوري بشنها على المدنيين والتي أودت بحياة أكثر من ٥٠٠٠ قتيل، بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

وكان أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد أعرب السبت عن تأييده إرسال قوات عربية إلى سوريا لوقف أعمال العنف.

وقد رفضت الحكومة السورية الاقتراح القطري، وقالت وسائل الإعلام السورية إن "الشعب السوري سيتصدى لأي محاولة للمساس بسيادة سوريا وسلامة أراضيها".

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية السورية سانا عن مسؤول في وزارة الخارجية أن "سوريا تستغرب صدور تصريحات عن مسؤولين قطريين تدعو إلى إرسال قوات عربية إليها، وتؤكد رفضها القاطع لمثل هذه الدعوات التي من شانها تأزيم الوضع وإجهاض فرص العمل العربي وتفتح الباب لاستدعاء التدخل الخارجي في الشؤون السورية".

أما نائب قائد ما يعرف بـ"الجيش السوري الحر" الذي يضم جنودا منشقين ويوجد مقره في تركيا، مالك الكردي فقال إن نشر قوة عربية لن يكون فاعلا إلا إذا جرى تحت مظلة الأمم المتحدة.

وتأتي تصريحات لافروف في أعقاب تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمواصلة الجهود اللازمة لممارسة الضغوط التي تستهدف حمل الرئيس السوري بشار الأسد على التنحي عن الحكم.

وقال أوباما الثلاثاء الماضي إن أعمال العنف في سوريا وصلت إلى "مستويات غير مقبولة" مجددا دعوته للرئيس السوري بشار الأسد وحكومته بالتنحي عن السلطة.

وأوضح أوباما بعد لقائه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في البيت الأبيض قائلا: "لا نزال نرى مستويات غير مقبولة من العنف في سوريا وسنواصل مشاورتنا عن كثب مع الأردن لزيادة الضغوط الدولية وتهيئة المناخ لتشجيع النظام السوري على التنحي عن السلطة".

وأشاد أوباما بالعاهل الأردني مذكرا بأنه كان الزعيم العربي الأول الذي دعا الرئيس السوري إلى التنحي عن السلطة.

إسرائيل: قرار مهاجمة إيران "مازال بعيداً"

□ تل ابيب/ رويترز

صرح وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أمس الأربعاء، إن الدولة العبرية "بعيدة تماماً" عن أي قرار لمهاجمة إيران، تزامناً مع نفي نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، داني أيالون، الاتهامات الإيرانية بضلوع إسرائيل في قتل عالم نووي إيراني الأسبوع الماضي.

كما نفى باراك، خلال مقابلة مع راديو الجيش، أن تكون الزيارة المقررة هذا الأسبوع لرئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال مارتن ديمبسي، تدخل في سياق ممارسة الضغط على إسرائيل بالشأن الإيراني، على ما أوردت الإذاعة الإسرائيلية.

وأوضح أن قرار تأجيل المناورات العسكرية الإسرائيلية–الأمريكية المشتركة، يهدف إلى تحسين الاستعدادات الجارية لهذه التدريبات.

والأحد الماضي، قرر الجيش الأمريكي تأجيل التدريبات في خطوة أشارت التقارير إلى أنها تهدف لعدم إرسال رسائل غير مرغوبة، على خلفية التوتر الإقليمي مع إيران.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مصادر أمنية لم تسمها أن إلغاء التمرين المشترك الذي كان مقررا القيام به بعد عدة أشهر "تم لاعتبارات عملياتية".

ونقلت عن مصدر آخر أن بين أسباب الإلغاء "الرغبة في عدم تصعيد الموقف وكون توقيت التمرين حساسا."

تأييد موسى للتدخل العربي في سوريا يظهر تحولاً "مذهلاً" في الشرق الأوسط وعلى الغرب مساندتهم عسكريا

The Washington Post

أشادت افتتاحية "واشنطن بوست" الأمريكية بموقف عمرو موسى، وزير الخارجية الأسبق، والأمين العام السابق للجامعة العربية والمرشح للرئاسة، حيال تأييده للتدخل العسكري العربي في سوريا لوقف مذبحة النظام ضد الشعب، وقالت: إن موقفه هذا عكس مدى تغير الشرق الأوسط خلال العام الماضي واصفة إياه بالتحول "المذهل".

ومضت الافتتاحية تقول إن موسى مثل على مدار عقود سياسة متحجرة وعاجزة، ورغم أنه شن هجوماً حاداً ضد إسرائيل، إلا أنه لم يكترث كثيراً بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة– وحتى إبادة جماعية– من قبل الاستبداديين العرب. أما الآن فعلى ما يبدو تغير الوضع، وأيد موسى اقتراح أمير قطر بالتدخل العربي لوقف الحرب التي يشنها الديكتاتور السوري، بشار الأسد ضد شعبه.

وأضافت الصحيفة في افتتاحيتها المعنونة "مذبحة سوريا تضع القادة العرب في ورطة"، أن التحدث عن التدخل، والذي ستناقشه الجامعة العربية في اجتماعها هذا الأسبوع، يعكس شعوراً باليأس، فعلى مدار أشهر طويلة، سعت الحكومات العربية للضغط على الأسد لإيقاف هجومه على المدنيين، وسحب قوات الجيش من المدن، والإفراج عن السجناء وفتح باب الحوار مع المعارضة، وانتهى بهم الأمر لإرسال ١٥٠ مراقباً عربياً؛ للتأكد من سير الخطة.

غير أن الأسد لم يلتزم بالخطة مثلما كان متوقعاً، بل استمر في قتل شعبه بوتيرة تدعو للصدمة، ووفقاً للأمم المتحدة، قتل أكثر من ٤٠٠ شخص خلال الثلاثة أسابيع الماضية، هذا بالإضافة إلى أكثر من ٥٠٠٠ شخص قتلوا منذ مارس الماضي.

ومضت الافتتاحية تقول: إن بعثة المراقبين العرب كانت فشلاً كبيراً، بدرجة أن أعضاءها وصفوها بالمهزلة، لذا يتعين على الجامعة العربية التي تحاول– شأنها شأن موسى– أن تستعيد مصداقيتها في الشرق الأوسط الجديد، وأن تختار بين المهانة، أو أن تأخذ خيارات أكثر قوة وصرامة. غير أن الخيار العسكري على ما يبدو لن يحظى بتأييد الكثير من الدول مثل العراق ولبنان، وليس واضحاً ما إذا كانت قطر وحلفاؤها يستطيعون الوقوف أمام جيش الأسد. وحتى إن أرادوا القيام بعملية محدودة، مثل إنشاء منطقة محمية أو ممر للمساعدات الإنسانية، سيحتاجون مشاركة تركيا، إن لم يكن الناتو كذلك.

وختمت الصحيفة افتتاحيها بالقول "بطريقة أو بأخرى، ستشارك محنة الجامعة العربية دول الناتو ومن بينها الولايات المتحدة، ورغم أن الحلفاء الغربيين رفعوا أيديهم عن المذبحة في سوريا، واكتفوا بدعوة الأسد للتنحي، إلا أن مبادرات الجامعة العربية افتقرت إلى العمل على أرض الواقع، وإن وصلت المنظمة لطريق مسدود، فستدرس القوى الخارجية معايير جديدة بالتعاون مع العرب، والوقوف مكتوفي الأيدي أمام سفك الدماء لن يكون أحد الخيارات المتاحة".

The New York Times

فريدمان: مصر لن تكون إيران.. وعلى واشنطن السماح لـ"العسكري" بلعب دور "بنّاء" مثل تركيا

قال الكاتب الأمريكي توماس فريدمان: إن سياسة الرجل الواحد التي طالما اعتمدتها الولايات المتحدة في التعامل مع مصر انتهت، وإن المتغيرات الراهنة تفرض على الأمريكيين تحدياً صعباً لوضع سياسة قد تبدو معقدة ومتعددة الأطراف.

وأكد فريدمان، في مقال بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، في عددها الصادر أمس، ضرورة أن تستند السياسة الأمريكية في تعاطيها مع المتغيرات الجارية الآن في بلدان الربيع العربي، على افتراضية أن الأحزاب الإسلامية التي باتت تشق طريقها نحو السلطة في تلك البلدان، تضم في نسيجها كغيرها من الأحزاب الأخرى تيارات مختلفة بين معتدلين ووسطيين ومتشددين، معتبراً أن السؤال حول أي من تلك التيارات سيتولى زمام الأمور يبقى سؤالاً "مفتوحاً".

وقال: إنه يتعين على الولايات المتحدة أن تقدم للإسلاميين صورة ثابتة وهادئة، بل وتتسم بالصبر عن السياسة التي تنوى اعتمادها في تعاطيها معهم، وأنه على سبيل المثال تؤمن الولايات المتحدة بالانتخابات النزيهة الحرة وحقوق الإنسان والمرأة والأقليات والسوق الحرة، وحكم مدني للجيش والتسامح الديني ومعاهدة السلام المصرية –الإسرائيلية، وسنقوم بمساندة من سيحترم تلك المبادئ".

وأضاف قائلاً: إن مصر ليس مقدرا لها أن تكون إيران،كما أن جماعة الإخوان المسلمين لن تكون نسخة إسلامية من المسيحيين الديمقراطيين، فهناك عملية حراك سياسي تجري الآن في المجتمع المصري، مشيراً إلى أن السبيل الأفضل لكي يكون للأمريكيين تأثير فيما يحدث، يأتي عن طريق العمل على وضع مبادئ وأسس للطريقة التي سيتعاطون بها مع الإسلاميين والمؤسسة العسكرية في مصر.

من ناحية أخرى، يرى الكاتب الأمريكي أن الجيش المصري يسعى إلى صياغة دور له في مصر الجديدة بين رغبة في حماية المصالح الاقتصادية، وبين الحفاظ على هيبته وصورته، كحام للنعرة القومية العلمانية في مصر، لافتًا إلى ضرورة أن تحرص واشنطن على أن تلعب المؤسسة العسكرية في مصر دوراً "بناءً" على غرار الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في تركيا.